

نشرة التطورات الاقتصادية والنقدية

يونيو 2022

نشرة التطورات الاقتصادية والنقدية

يونيو 2022

نشرة ربع سنوية / العدد (7) يونيو 2022



صادر عن
الإدارة العامة للبحوث والإحصاء
البنك المركزي اليمني
المركز الرئيسي _ عدن

المحتويات

5	تقديم
7	ملخص تنفيذي
	الفصل الأول:
	الوضع الراهن والآفاق الاقتصادية
11	-أولاً/الوضع الاقتصادي العالمي
14	-ثانياً/التطورات الاقتصادية المحلية
	الفصل الثاني:
	التطورات النقدية والمصرفية
17	-أولاً/ميزانية البنك المركزي اليمني
18	-ثانياً/الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والاسلامية
21	-ثالثاً/العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه
23	-رابعاً/سعر الصرف وإجراءات السياسة النقدية
	الفصل الثالث:
	تطورات المالية العامة
26	-أولاً/الإيرادات العامة
28	-ثانياً/النفقات العامة
29	-ثالثاً/الدين العام الداخلي
	الفصل الرابع:
	القطاع الخارجي
31	-أولاً/ميزان المدفوعات
36	-ثانياً/موقف الدين العام الخارجي
	ملحق احصائي:
38	-دليل المنهجية والمفاهيم الإحصائية

تقديم

تستعرض النشرة أهم التطورات الاقتصادية والنقدية التي شهدتها الاقتصاد اليمني في العدد السابع من النشرة الربع السنوية (يونيو 2022) والتي تتكون من أربعة فصول: تناول الفصل الأول الأوضاع الاقتصادية على المستويين العالمي والمحلي، بينما تناول الفصل الثاني آخر تطورات النقود والائتمان. وخصص الفصلان الثالث والرابع على التوالي للمالية العامة وتطورات القطاع الخارجي.

سجل الاقتصاد اليمني انكماشاً بلغت نسبته 2% في عام 2021 ومن المتوقع أن يحقق نمواً إيجابياً في نهاية عام 2022 أي بما نسبته 2%. كما يتوقع أن ينمو بنسبة 2.5% في العام القادم 2023. ساهمت الأنشطة البترولية بشكل كبير في هذا النمو مع الارتفاع المتواصل في أسعار النفط في السوق العالمية إضافة إلى التعافي التدريجي من جائحة كورونا واستعادة المبادلات التجارية نسقها المعتاد.

ظلت الضغوط التضخمية، التي كانت متأتية إلى حد كبير من التضخم المستورد بالنظر إلى تراجع قيمة العملة الوطنية والارتفاع الملحوظ لأسعار المواد الغذائية والبترولية في الأسواق العالمية، تشكل تحدياً اقتصادياً كبيراً، وبالتالي تتطلب استجابة منسقة ومستدامة للسياسة النقدية هدفها استقرار الأسعار وتوفير السيولة الكافية للاقتصاد للحفاظ على التمويل السلس من احتياجات القطاعين العام والخاص بما يتماشى مع المهمة القانونية الرئيسية للبنك المركزي كما هو منصوص عليه بوضوح في المادة 5 من قانون البنك المركزي.

ساهم ارتفاع عوائد صادرات النفط الخام في تحسن مؤشرات المالية الحكومية حيث تشير بيانات الموازنة العامة للدولة إلى وجود فائض نقدي قيمته 70 مليار ريال، مقابل عجز نقدي قيمته 166.3 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق. ومع ذلك، لا يزال تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من القضايا الحاسمة التي يتعين معالجتها قريباً بالتنسيق الوثيق بين جميع الجهات الحكومية ذات الصلة. كما سيظل تعزيز إدارة المالية العامة وتطوير سوق الدين المحلي والتعميق المالي من بين الأولويات القصوى للإصلاحات المتوخاة خلال السنوات القادمة.

بلغ متوسط سعر الريال أمام الدولار الأمريكي في السوق الموازي 1246.5 ريال/دولار في مارس 2022 مقارنة مع 891.5 ريال/دولار في مارس 2021. علماً أن أدنى مستوى لقيمة العملة الوطنية تم تسجيله في

نوفمبر 2021 حيث بلغ متوسط سعر الصرف 1500 ريال/دولار.

اتخذ البنك المركزي اليمني سلسلة من الإجراءات والإصلاحات للمساعدة على استعادة الاستقرار في سوق العملات الأجنبية، وتوجت تلك الإجراءات بإطلاق آلية مزادات اسبوعية لبيع العملات، ابتداء من شهر نوفمبر 2021، عبر منصة إلكترونية لضمان الشفافية والتنافسية المتوافقة مع الأسس والمعايير المنظمة للسوق الحرة. ومكنت هذه المزادات البنك المركزي من سحب سيولة بقيمة 368.2 مليار ريال يمني وما نسبته 8.3% من حجم القاعدة النقدية في نهاية مارس 2022 ليشكل بذلك خطوة مهمة نحو إدارة فعالة للسيولة باستخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على مبادئ السوق المفتوحة. ان تحقيق استقرار سعر الصرف والمحافظة على استقرار الاسعار بصفة عامة يتطلب تظافر الجهود من جميع الجهات ذات العلاقة، لإعادة إنعاش النشاط الاقتصادي، وتعزيز عائدات الصادرات، وبناء أرصدة آمنة من الاحتياطيات الأجنبية، ورفع كفاءة تحصيل الموارد المحلية مع تكثيف التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لضمان استقرار الاقتصاد الكلي.

والله الموفق ،،،

المحافظ

أحمد أحمد غالب

ملخص تنفيذي

تشير تقديرات الخبراء في صندوق النقد الدولي بالاستناد إلى تقرير (آفاق الاقتصاد العالمي، عدد إبريل 2022) أنه من المتوقع أن يتراجع نمو الاقتصاد العالمي إلى ما نسبته 3.6% خلال عام 2022 مقابل تحقيق نمو إيجابي بلغ معدلة 6.1% في عام 2021. ويرجع التباطؤ الملحوظ في النمو العالمي خلال عام 2022 إلى تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية التي أفرزت ارتفاعات قياسية في أسعار الغذاء والطاقة العالميين، الأمر الذي كان له الأثر البالغ في تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة بنسبة 3.3%، والاقتصادات الصاعدة والنامية بما نسبته 3.8%، وأشارت التوقعات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي قد ارتفع بما قيمته 7.6 ترليون دولار في عام 2022 ليصل إلى 103.9 ترليون دولار مقارنة بـ 96.3 ترليون دولار في عام 2021.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يظل معدل النمو العالمي في عام 2023 عند نفس المستوى المحقق في عام 2022 أي ما نسبته 3.6%. ويرجع ذلك إلى تراجع نمو الاقتصادات المتقدمة بنسبة 2.4% بسبب اتساع دائرة الضغوط السعرية على الدول المتقدمة الناتجة عن الحرب التي من المتوقع أن تسجل فيها معدلات التضخم ما نسبته 5.7% في عام 2022 مقابل ما نسبته 3.1% في عام 2021. ومن المتوقع أن يتصاعد نمو الاقتصادات الصاعدة والنامية بنسبة 4.4%. كما يتوقع أن ترتفع فيها معدلات التضخم لتسجل 8.7% في عام 2022 مقارنة بنسبة بلغت 5.9% في عام 2021.

على الصعيد المحلي، من المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً إيجابياً في عام 2022، أي ما نسبته 2%، حسب البيانات الأولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي. كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما نسبته 2.5% في عام 2023. وفي سياق الأزمة الروسية الأوكرانية وتداعياتها على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنها اليمن التي تعتمد بشكل مفرط على استيراد الغذاء والطاقة، فإن آثار الأزمة ستكون ملموسة خاصة على مستويات الأمن الغذائي لاسيما القمح، حيث تعتمد اليمن على ما يقارب 40% من احتياجاته من القمح من أوكرانيا وروسيا. لذلك فإن البحث عن مصادر بديلة، قد تكون أكثر كلفة، نظراً لارتفاع أسعار القمح عالمياً مما يتطلب تعزيز الدعم الداخلي والخارجي للحد من هذه التداعيات. كما أن ارتفاع أسعار المشتقات النفطية سينعكس سلباً على ارتفاع أسعار كافة السلع نتيجة لارتفاع تكاليف النقل والشحن والتأمين.

شهد منحني المستوى العام للأسعار نسقاً تصاعدياً نتيجة الارتفاع غير المسبوق لأسعار المواد الغذائية والطاقة في الاسواق العالمية اضافة الى الضغوط الكبيرة التي تتعرض لها العملة الوطنية والتي انعكست في مجملها على أسعار السلع الغذائية الأساسية المستوردة والتي تمثل حوالي 90% من إجمالي الغذاء المستهلك في الجمهورية اليمنية. وعلى ضوء ذلك ارتفع متوسط مؤشر تكلفة المعيشة لسلة الغذاء في الجمهورية اليمنية من 52193 ريال في مارس 2021 إلى 83591 ريال في ديسمبر 2021، كما سجل 96414 في مارس 2022، وهذا يعكس تضخماً ربع سنوي في أسعار سلة الغذاء بلغت نسبته 15.3% للفترة (ديسمبر 2021، مارس 2022)، في حين سجل التضخم السنوي للفترة (مارس 2021، مارس 2022) ما نسبته 84.7%. انخفضت القاعدة النقدية بنسبة 1.4% في مارس 2022 (ما يعادل 61.7 مليار ريال يمني)، كما انخفض صافي الائتمان الممنوح للحكومة بنسبة 4.6% (252.9 مليار ريال)، يعود هذا التحسن بشكل أساسي إلى الأثر الإيجابي لاعتماد سعر الصرف السائد في السوق لتقييم عائدات تصدير النفط منذ يناير 2022 بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط عالمياً. وبالتالي بينت متابعة تنفيذ الخطة النقدية السنوية أن البنك المركزي اليمني نجح في السيطرة على نمو العرض النقدي خلال الربع الأول من عام 2022. بلغ متوسط سعر صرف الريال أمام الدولار الأمريكي في السوق الموازي 1246.5 ريال/دولار في مارس 2022 مقارنة مع 891.5 ريال/دولار في مارس 2021. علماً أن أدنى مستوى لقيمة العملة الوطنية تم تسجيله في نوفمبر 2021 حيث بلغ متوسط سعر الصرف 1500 ريال/دولار. اتخذ البنك المركزي اليمني سلسلة من الإجراءات والإصلاحات للمساعدة في استعادة الاستقرار في سوق العملات الأجنبية، وتوجت تلك الإجراءات بإطلاق آلية مزادات اسبوعية لبيع العملات، ابتداء من شهر نوفمبر 2021، عبر المنصة الإلكترونية العالمية (Refinitiv) لضمان الشفافية والتنافسية المتوافقة مع الأسس والمعايير المنظمة للسوق الحرة. بلغ إجمالي العروض المقدمة من البنك المركزي منذ بدء المزادات حتى نهاية مارس 2022، ما قيمته 405 مليون دولار أمريكي. فيما سجل إجمالي قيمة العطاءات 367.8 مليون دولار، لتشكل قيمة العطاءات ما نسبته 90.8% من إجمالي قيمة العروض، كما سجلت المبالغ المخصصة 321.0 مليون دولار حتى مارس 2022.

وتمكن البنك المركزي من العمليات آنفه الذكر من استيعاب 368.2 مليار ريال يمني وتعادل ما نسبته 8.3% من حجم القاعدة النقدية في مارس 2022 ليشكل بذلك خطوة مهمة نحو إدارة فعالة للسيولة

باستخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على مبادئ السوق المفتوحة.

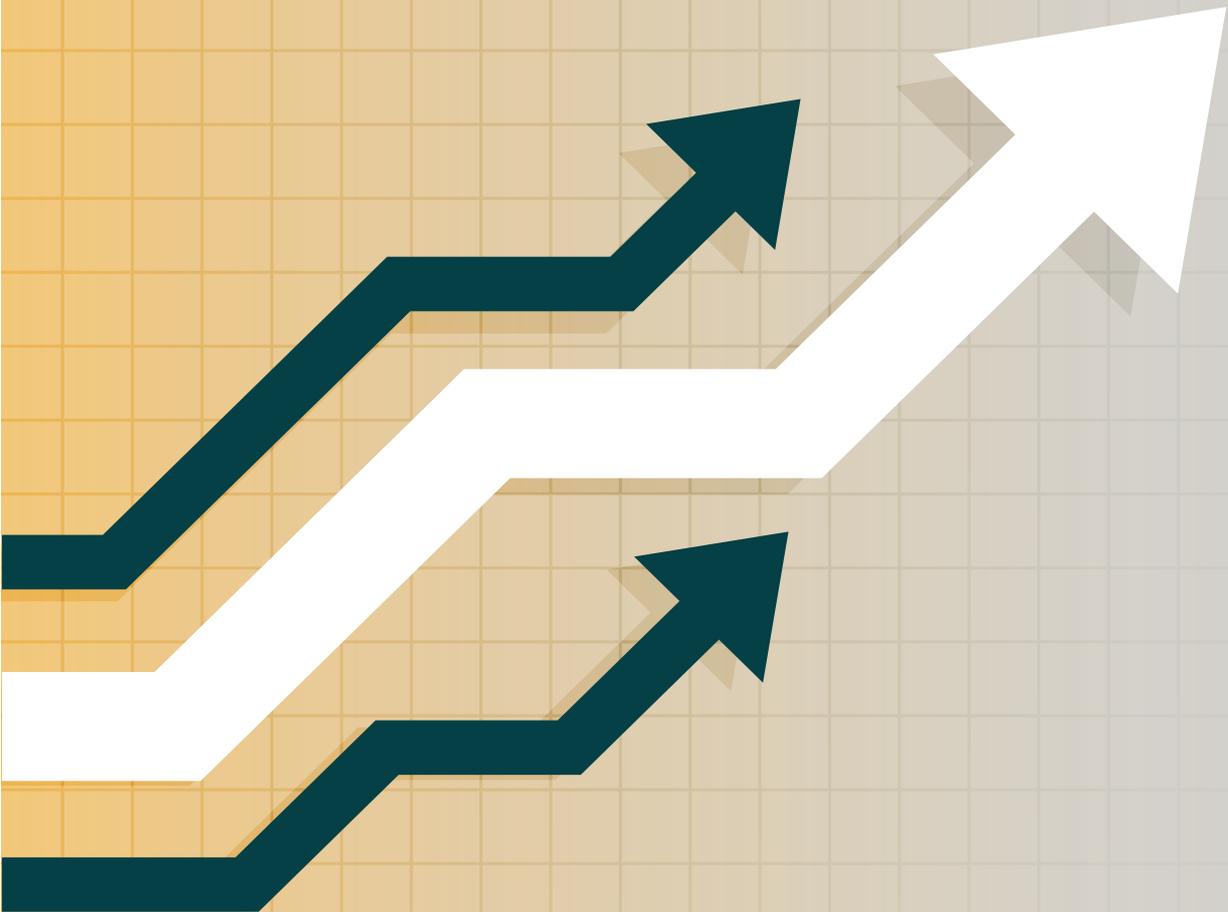
فيما يتعلق بتطورات المالية العامة، ارتفعت الإيرادات العامة للدولة في مارس 2022 بمقدار 376.8 مليار ريال أو ما نسبته 285.6% لتصل إلى 508.7 مليار ريال، مقابل ارتفاع بلغت قيمته 23.9 مليار ريال وبنسبة 22.2% في مارس 2021. ومن الجانب الآخر ارتفعت النفقات العامة في مارس 2022 بمقدار 140.5 مليار ريال أو ما نسبته 47.1%، لتسجل 438.7 مليار ريال، مقابل ارتفاع قدره 47.8 مليار ريال وبنسبة 19.1% في مارس 2021.

في حين أظهر موقف الموازنة العامة للدولة في مارس 2022 فائضا نقديا مقداره 70 مليار ريال، مقابل عجز نقدي قيمته 166.3 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق. ومن الملاحظ أن نسبة تغطية الإيرادات للنفقات العامة قد بلغت 116% في مارس 2022، مقابل 44.2% في مارس 2021. وبالنظر إلى تطورات الدين العام المحلي فقد سجل قيمة إجمالية بلغت 3530.5 مليار ريال في مارس 2022. وشكلت نسبة مساهمة البنك المركزي من القيمة الإجمالية للدين العام الداخلي حوالي 94.3% في مارس 2022. فيما ساهمت البنوك التجارية والإسلامية بما نسبته 5.7% من القيمة الإجمالية للدين العام الداخلي في مارس 2022.

بخصوص تطورات القطاع الخارجي، سجل ميزان المدفوعات عجزا إجماليا بلغ 2.1 مليار دولار أمريكي في عام 2021، وتشير التقديرات الأولية أن يسجل العجز الإجمالي أكثر من 1.9 مليار دولار في نهاية عام 2022، ويعزى العجز في ميزان المدفوعات في المقام الأول إلى اتساع العجز في الحساب الجاري، نتيجة ارتفاع فاتورة الواردات السلعية، مقابل محدودية صادرات السلع الوطنية.

الفصل الأول

الوضع الراهن والآفاق الاقتصادية



أولاً/الوضع الاقتصادي العالمي:

بالاستناد إلى تقرير صندوق النقد الدولي (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - ابريل 2022) من المتوقع ان يتراجع النمو العالمي بنسبة 3.6% في عام 2022، مقابل نمو إيجابي بلغت نسبته 6.1% في عام 2021. ويرجع التباطؤ الملحوظ في النمو العالمي خلال عام 2022، بشكل أساسي إلى تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية التي أدت الى ارتفاع حاد في أسعار الطاقة والحبوب العالميين، الأمر الذي كان له الأثر البالغ في انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصادات المتقدمة بنسبة 3.3% وللإقتصادات الصاعدة والنامية بما نسبته 3.8% وكذلك للبلدان النامية المنخفضة الدخل بنسبة 4.6%.

توقعات نمو الاقتصاد العالمي			
نسبة النمو (%)			
توقعات		تقديرات	البلدان
2023	2022	2021	
3.6	3.6	6.1	نسبة نمو الاقتصاد العالمي
2.4	3.3	5.2	نسبة نمو الإقتصادات المتقدمة
4.4	3.8	6.8	نسبة نمو الإقتصادات الصاعدة والنامية
3.7	4.6	5.7	نسبة نمو منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
5.4	4.6	4.0	نسبة نمو البلدان النامية منخفضة الدخل

المصدر: صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي - عدد ابريل 2022.

جدول 1-1 توقعات نمو الاقتصاد العالمي

تشير التوقعات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي قد ارتفع بما قيمته 7.6 ترليون دولار في عام 2022 ليصل إلى 103.9 ترليون دولار مقارنة بـ 96.3 ترليون دولار في العام السابق. الجدير بالإشارة إليه أن ارتفاع النمو المسجل في (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ابريل 2022) كان أقل مما تنبأ به صندوق النقد الدولي ضمن تقرير (مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. يناير 2022) بمقدار 0.8%، والذي قدر حينها بارتفاع نمو نسبته 4.4%. حيث يعكس خفض توقعات نسب النمو إلى حد كبير إلى التأثيرات الاقتصادية التي أشرنا لها سابقا الناتجة عن استمرار الأزمة الروسية الأوكرانية. كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن يظل النمو العالمي في العام القادم 2023 بنفس المستوى المسجل في عام 2022 أي بما نسبته 3.6%، ويعود ذلك الى تراجع نمو الإقتصادات المتقدمة بنسبة 2.4% مقابل ارتفاع نسبته 4.4%

في نمو الاقتصادات الصاعدة والنامية في العام القادم 2023. من جهة أخرى أصبح التضخم مصدر قلق لدى البنوك المركزية في العديد من دول الاقتصادات المتقدمة، بما في ذلك الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية. حيث من المتوقع أن تصل معدلاته مقاساً بأسعار المستهلكين إلى أعلى مستوى لها منذ أكثر من 40 عاماً، لتسجل 5.7% في عام 2022، مقابل 3.1% في عام 2021، ولاحتوائه بدأت بالفعل تلك البنوك دورة تشديد أكثر حدة لسياساتها النقدية. أما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية من المتوقع أن يسجل التضخم مقاساً بأسعار المستهلكين ارتفاعاً نسبته 8.7% في عام 2022، مقابل 5.9% في عام 2021. يمكن أن تؤدي الارتفاعات في أسعار الغذاء والوقود في بلدان الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى تزايد الضغوط على سعر الصرف واحتمالية تزايد مخاطر الاضطرابات الاجتماعية. يتوقع صندوق النقد الدولي في العام 2023 إلى تراجع معدلات التضخم مقاسه بأسعار المستهلكين في كل من دول الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لتسجل 2.5%، 6.5% على التوالي. فيما يتعلق بمعدلات البطالة في الاقتصادات المتقدمة فقد انخفضت من 5.6% في عام 2021 إلى 4.7% في عام 2022. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يظل معدل البطالة في الاقتصادات المتقدمة في عام 2023 عند مستواه المسجل في عام 2022 أي بنسبة 4.7%.

ثانياً/التطورات الاقتصادية المحلية:

في ظل العودة للحياة الطبيعية وتوسع حملات التلقيح ضد كوفيد-19 وانتهاء الاغلاقات الكلية والجزئية وعودة حركة النقل توقع صندوق النقد الدولي، في أحدث بياناته، أن يحقق الاقتصاد اليمني نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما نسبته 2% في عام 2022، مقابل انكماش نسبته 2% في العام السابق. كما يتوقع أن تبلغ نسبة النمو حوالي 2.5% في عام 2023.

ومن جهة أخرى شهد منحنى المستوى العام للأسعار نسقاً تصاعدياً نتيجة الارتفاع غير المسبوق لأسعار المواد الغذائية والطاقة في الأسواق العالمية إضافة إلى الضغوط الكبيرة التي تتعرض لها العملة الوطنية والتي انعكست في مجملها على أسعار السلع الغذائية الأساسية المستوردة والتي تمثل حوالي 90% من إجمالي الغذاء المستهلك في الجمهورية اليمنية. وعلى ضوء ذلك ارتفع متوسط مؤشر تكلفة المعيشة لسلة الغذاء في الجمهورية اليمنية من 52193 ريال في مارس 2021 إلى 83591 ريال في ديسمبر 2021، كما سجل 96414 في مارس 2022، وهذا يعكس تضخماً ربع سنوي في أسعار سلة الغذاء بلغت نسبته 15.3% للفترة

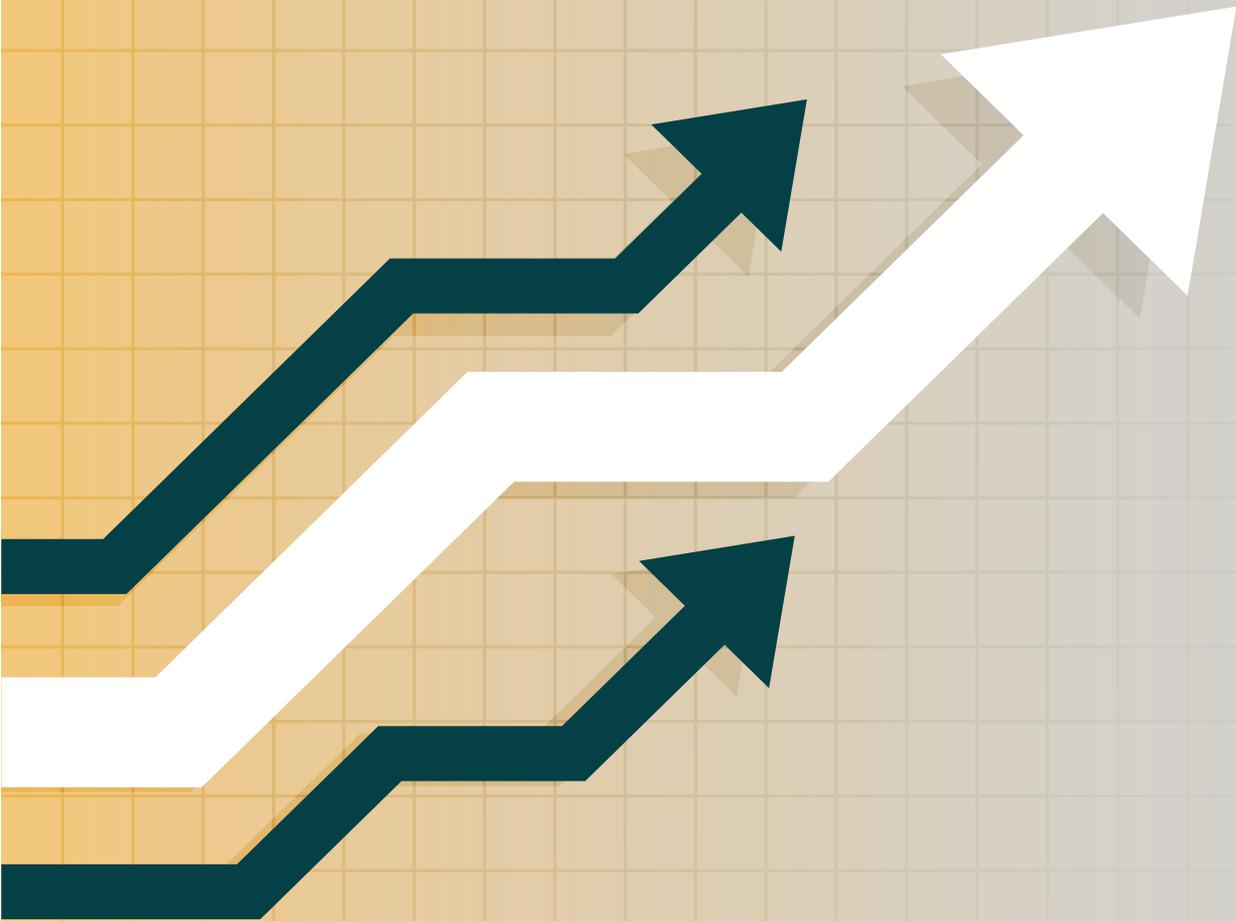
(ديسمبر 2021، مارس 2022)، في حين سجل التضخم السنوي للفترة (مارس 2021، مارس 2022) ما نسبته 84.7%.

بالنسبة للتطورات المرتقبة، فإن ارتفاع أسعار الحبوب والطاقة العالمية، والتداعيات الاقتصادية للصراع بين روسيا وأوكرانيا، سوف تستمر في إحداث حالة من عدم اليقين وزيادة الضغط التصاعدي على أسعار السوق المحلية، مع افتراض ثبات باقي المتغيرات.

تشير البيانات المتعلقة بتنفيذ الموازنة في مارس 2022 إلى التحسن الكبير في جانب الإيرادات العامة سواء تلك المرتبطة بزيادة عوائد الصادرات النفطية أو المتعلقة بإيرادات الضرائب العامة والإيرادات الجمركية، الأمر الذي سيحقق دفعة لعجلة النمو والانتعاش التدريجي للنشاط الاقتصادي. ومن جانب النفقات العامة تم تكثيف الجهود مؤخرا في احتوائها، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح وسيؤدي الحفاظ على هذا الاتجاه إلى عدم اللجوء المفرط للسحب على المكشوف لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة مما سيساعد على استقرار أسعار الصرف والأسعار بصفة عامة، وبالتالي وضع المالية العامة على مسار مستدام. كما سجل ميزان المدفوعات عجزا قدره 2.1 مليار دولار أمريكي في عام 2021. ومن المتوقع أن يصل إجمالي عجز ميزان المدفوعات في نهاية عام 2022 إلى أكثر من 1.9 مليار دولار أمريكي مما يتطلب مزيد من الدعم المالي الخارجي لتعزيز الاحتياطي من العملة وتحقيق استقرار الأسعار وضمان الأمن الغذائي في ظل الوضع الصعب الذي يعيشه الاقتصاد اليمني منذ اندلاع الحرب.

الفصل الثاني

التطورات النقدية والمصرفية



أولاً/ ميزانية البنك المركزي اليمني:

ارتفعت ميزانية البنك المركزي اليمني في مارس 2022 بمقدار 867.7 مليار ريال أو ما نسبته 10.7%، مقارنة بنهاية ديسمبر 2021 لتسجل 8958.1 مليار ريال.

الأصول

شهدت الأصول الخارجية الصافية للبنك المركزي انخفاضا في مارس 2022 بمقدار 1148.2 مليار ريال أو ما نسبته 113.1%، مقارنة بنهاية ديسمبر 2021 لتسجل قيمة سالبة مقدارها 2163.3 مليار ريال، ويعزى الانخفاض في الأصول الخارجية الصافية بدرجة رئيسية إلى اعتماد البنك المركزي على سعر الصرف السائد في السوق في تقييم الأصول الخارجية بدلا من اعتماد سعر صرف ثابت الذي كان مستخدما حتى نهاية ديسمبر 2021، هذا من جهة، وارتفاع الالتزامات الخارجية للبنك المركزي من جهة أخرى، كذلك انخفضت المطالبات الصافية على الحكومة في مارس 2022 بمقدار 252.9 مليار ريال أو ما نسبته 4.6% مقارنة بنهاية ديسمبر 2021 لتصل إلى 5220.8 مليار ريال. فيما ظلت المستحقات على المؤسسات العامة لما يقارب السنة السادسة على التوالي دون تغيير مسجلة بذلك 309.5 مليار ريال في مارس 2022.

ميزانية البنك المركزي اليمني		
مليار ريال		
البيان	ديسمبر 2021	مارس 2022
الأصول الخارجية	684.0	2055.9
الأصول المحلية	7406.4	6902.1
المستحقات على الحكومة	5816.4	5645.5
المستحقات على المؤسسات العامة	309.5	309.5
المستحقات على البنوك	0.0	0.0
أصول ثابتة وأخرى	1280.5	947.2
الأصول = الخصوم	8090.3	8958.0
القاعدة النقدية	4490.7	4429.0
العملة المصدرة	3802.7	3701.5
ودائع البنوك	688.0	727.5
ودائع الحكومة	342.7	424.7
ودائع المؤسسات العامة	61.9	90.4
ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي	58.7	58.7
شهادات الإيداع	0.0	0.0
الالتزامات الخارجية	1699.1	4219.2
خصوم أخرى	1437.3	-263.9
رأس المال والاحتياطي	734.7	899.2
إعادة تقييم الأصول الخارجية	171.0	-1682.8
مخصصات حقوق السحب الخاصة	0.0	0.0
خصوم متنوعة	531.6	519.7

جدول 1-2 ميزانية البنك المركزي اليمني

الخصوم

شهدت القاعدة النقدية (العملة خارج البنوك + العملة في خزائن البنوك + أرصدة البنوك لدى البنك المركزي) انخفاض في مارس 2022 بمقدار 61.7 مليار ريال أو ما نسبته 1.4% مقارنة بنهاية ديسمبر 2021 لتبلغ 4429 مليار ريال. ويعود الانخفاض في مارس 2022 أساساً لانخفاض العملة المصدرة بمقدار 101.2 مليار ريال وبنسبة 2.7%. بينما ارتفعت أرصدة ودائع البنوك بمقدار 39.5 مليار ريال وبنسبة 5.7% في مارس 2022.

ارتفعت ودائع المؤسسات العامة بمقدار 28.5 مليار ريال وبنسبة 46% في مارس 2022، لتسجل 90.4 مليار ريال. فيما ظلت ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي ثابتة دون تغيير منذ نقل عمليات البنك المركزي اليمني إلى العاصمة عدن مسجلة بذلك 58.7 مليار ريال حتى مارس 2022. في حين ارتفع صافي البنود الأخرى بمقدار 1367.9 مليار ريال وبنسبة 872.4%، لتسجل 1211.1 مليار ريال في مارس 2022.

ثانياً/الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية:

بلغ إجمالي أصول البنوك ما قدره 4594.8 مليار ريال في نهاية ديسمبر 2021 بزيادة 165.1 مليار ريال أو ما نسبته 3.7%. وأظهرت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية في مارس 2022 ارتفاعاً مقداره 86.4 مليار ريال وبنسبة 1.9% لتصل إلى 4681.4 مليار ريال.

الأصول

ارتفعت صافي الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية في مارس 2022 بمقدار 1.7 مليار ريال وبنسبة 0.2% لتسجل 940.3 مليار ريال مقارنة بارتفاع مقداره 57.4 مليار ريال وبنسبة 6.5% لكامل عام 2021. ويعود الارتفاع في مارس 2022 إلى ارتفاع حسابات المراسلين بمقدار 10.2 مليار ريال وبنسبة 2.1% مقارنة بارتفاع قدره 18.7 مليار ريال وبنسبة 4% في نهاية ديسمبر 2021. في حين انخفض النقد الأجنبي بمقدار 7.9 مليار ريال وبنسبة 5.9% في مارس 2022 مقارنة بارتفاع مقداره 18.7 مليار ريال وبنسبة 16.1% في نهاية ديسمبر 2021. كما انخفضت الاستثمارات الأجنبية في مارس 2022 بمقدار 5 مليار ريال أو ما نسبته 1.4% مقارنة بارتفاع قدره 17.5 مليار ريال وبنسبة 5.3% في نهاية ديسمبر 2021، فيما سجلت الأصول الخارجية الإجمالية ارتفاعاً بمقدار 2.8 مليار ريال وبنسبة 0.3%، لتصل إلى ما قيمته 968.3 مليار ريال مقارنة بارتفاع مقداره 165.2 مليار ريال وبنسبة 3.7% في نهاية ديسمبر 2021. ومن الملاحظ أن نصيب الأصول

الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية		
مليار ريال		
البيانات	ديسمبر 2021	مارس 2022
الأصول الخارجية	971.1	968.3
نقد أجنبي	135.1	127.1
حسابات مع المراسلين	486.8	497.0
استثمارات خارجية	349.2	344.2
الاحتياطي	938.3	963.4
نقد محلي بالخزائن	233.9	211.9
أرصده لدى البنك المركزي	704.4	751.5
شهادات الإيداع	0.0	0.0
إعادة الشراء من البنك المركزي (الريو)	0.0	0.0
قروض وسلفيات	2,303.6	2,148.3
القطاع الخاص	444.6	279.1
المؤسسات العامة	61.0	61.6
الحكومة	1798.0	1,807.7
أصول أخرى	381.8	601.3
الأصول = الخصوم	4,594.9	4,681.4
الالتزامات الخارجية	32.5	28.1
بنوك بالخارج	32.5	28.1
حسابات غير مقيمين	0.0	0.0
سلفيات من بنوك خارجية	0.0	0.0
الودائع	3,660.3	3,751.9
ودائع تحت الطلب	910.5	881.7
ودائع لأجل	859.2	871.0
ودائع الادخار	286.9	291.5
ودائع مخصصة	50.9	63.4
ودائع بالعملات الأجنبية	1552.7	1,644.4
ودائع الحكومة	0.0	0.0
خصوم أخرى	902.1	901.4
سلفيات من البنك المركزي	6.8	6.8
رأس المال والاحتياطي	368.2	392.8
خصوم متنوعة	527.1	501.8

الخارجية الإجمالية من إجمالي الأصول بلغ ما نسبته 21.1% في مارس 2022.

ارتفعت احتياطات البنوك (نقد بالخزائن + أرصدة لدى البنك المركزي) بمقدار 25.1 ريال وبنسبة 2.7% في مارس 2022 لتسجل 963.4 مليار ريال مقارنة بارتفاع مقداره 117.2 مليار ريال وبنسبة 14.3% في نهاية ديسمبر 2021. ويعود الارتفاع في احتياطات البنوك في مارس 2022 أساساً إلى ارتفاع أرصدة البنوك لدى البنك المركزي بمقدار 47.1 مليار ريال ومما نسبته 6.7% مقارنة بارتفاع قدره 25.8 مليار ريال وبنسبة 3.8% في 2021. في حين انخفض النقد المحلي بالخزائن بمبلغ 22 مليار ريال أو ما نسبته 9.4% في مارس 2022 مقارنة بارتفاع مقداره 91.4 مليار ريال وبنسبة 64.1% في نهاية ديسمبر 2021. وبالنظر إلى حصة احتياطات البنوك كنسبة من الودائع فقد بلغت 25.7% في مارس 2022.

انخفضت القروض والسلفيات في مارس 2022 بمقدار 155.3 مليار ريال وبنسبة 6.7% لتصل إلى 2148.3 مليار ريال مقارنة بانخفاض مقداره 1.8 مليار ريال وبنسبة 0.1% في نهاية ديسمبر 2021، ويرجع الانخفاض في مارس 2022، نتيجة انخفاض قروض القطاع الخاص بمقدار 165.5 مليار ريال وبنسبة 37.2% في مارس 2022 مقارنة بانخفاض مقداره 41.1 مليار ريال وبنسبة 8.5% في نهاية ديسمبر 2021، في حين ارتفعت القروض المقدمة للحكومة والمتمثلة أساساً في وداائع الوكالة

بمقدار 9.6 مليار ريال وبنسبة 0.5%. كما ارتفعت سلفيات المؤسسات العامة بمقدار 0.6 مليار ريال وبنسبة 0.9% في مارس 2022، مقارنة بارتفاع قدره 3.5 مليار ريال وبنسبة 6.1% في نهاية ديسمبر 2021.

الخصوم

سجل إجمالي الودائع ارتفاعاً مقداره 144.3 مليار ريال وبنسبة 4.1% في عام 2021. كما ارتفع رصيد الودائع المسجل في مارس 2022 بمقدار 91.6 مليار ريال وبنسبة 2.5% لتصل إلى 3751.9 مليار ريال. ويرجع الارتفاع في مارس 2022 إلى ارتفاع كل من الودائع بالعملات الأجنبية والودائع المخصصة وودائع الاجل وودائع الادخار بمقدار 91.7، 12.5، 11.7، 4.6 مليار ريال على التوالي، وبما نسبته 5.9%، 24.5، 1.4%، 1.6% على التوالي، في حين انخفضت الودائع تحت الطلب بمقدار 28.8 مليار ريال وبنسبة 3.2%. ارتفعت الخصوم الأخرى الصافية بمقدار 220.2 مليار ريال وبنسبة 42.3% في مارس 2022 لتصل إلى 300.1 مليار ريال مقارنة بانخفاض قدره 28.5 مليار ريال وبنسبة 5.8% في عام 2021. ويعود الارتفاع في مارس 2022 اساساً إلى زيادة رأس المال والاحتياطي للبنوك التجارية والإسلامية بمقدار 24.6 مليار ريال وبنسبة 6.7% ليسجل 392.8 مليار ريال مقارنة بارتفاع قدره 10.1 مليار ريال وبنسبة 2.8% في 2021. في حين انخفضت الخصوم المتنوعة بمقدار 25.3 مليار ريال وبنسبة 4.8% لتصل إلى 501.8 مليار ريال في مارس 2022 مقابل ارتفاع قدره 13.2 مليار ريال أو ما نسبته 2.6% في نهاية ديسمبر 2021.

هيكل الودائع

توضح المؤشرات التي سجلتها الودائع بالعملة المحلية وفقاً لآجالها في مارس 2022 إلى ارتفاع الودائع المخصصة بمقدار 12.5 مليار ريال وبنسبة 24.5%، لتبلغ 63.4 مليار ريال مقارنة بانخفاض قدره 2.2 مليار ريال وبنسبة 4.1% في عام 2021، كما ارتفعت نسبتها من إجمالي الودائع من 1.4% في 2021 إلى 1.7% في مارس 2022. وسجلت الودائع لاجل في مارس 2022 ارتفاعاً بمقدار 11.7 مليار ريال أو ما نسبته 1.4% لتسجل 871 مليار ريال، وهو ما يمثل 23.2% من إجمالي الودائع في مارس 2022 مقارنة بما نسبته 23.5% في نهاية ديسمبر 2021. وارتفعت وداائع الادخار بمبلغ 4.6 مليار ريال وبنسبة 1.6% لتصل إلى 291.5 مليار ريال، وشكلت ما نسبته 7.8% من إجمالي الودائع في مارس 2022.

أما على صعيد تطور الودائع وفقاً لنوع العملة فقد سجلت الودائع بالعملات الأجنبية ارتفاعاً قدره 91.7 مليار ريال أو ما نسبته 5.9% في مارس 2022 لتبلغ 1644.4 مليار ريال مقارنة بارتفاع قدره 55.8

المسح النقدي		
(أرصدة نهاية الفترة بمليارات الريالات)		
مارس 2022	ديسمبر 2021	البيان
7241.5	7229.1	العرض النقدي الواسع M2
0.2	7.9	نسبة التغير السنوي للعرض النقدي
2870.2	2749.8	شبه النقد
4.4	3.2	نسبة التغير السنوي لشبه النقد
39.6	38.0	شبه النقد/العرض النقدي
1644.4	1552.7	ودائع العملات الأجنبية
5.9	3.7	نسبة التغير السنوي لودائع العملات الأجنبية
43.8	42.4	العملات الأجنبية/إجمالي الودائع
4371.2	4479.3	النقد M1
-2.4	11.0	نسبة التغير السنوي للنقد
60.4	62.0	النقد M1/العرض النقدي M2
881.7	910.5	ودائع تحت الطلب
-3.2	7.0	نسبة التغير السنوي للودائع تحت الطلب
12.2	12.6	الودائع تحت الطلب/العرض النقدي M2
3489.6	3568.8	العملة المتداولة خارج البنوك
48.2	49.4	العملة المتداولة خارج البنوك/العرض النقدي M2
-1223.1	-76.5	صافي الأصول الأجنبية
8464.5	7305.6	صافي الأصول المحلية:
7028.4	7271.7	حكومي
501.1	694.5	غير حكومي
935.0	-660.7	أخرى (صافي)

جدول 2-3 المسح النقدي

مليار ريال وبنسبة 3.7% في نهاية ديسمبر 2021. وبلغت حصت الودائع بالعملات الأجنبية من إجمالي الودائع 43.8% في مارس 2022، وبالمقابل انخفضت حصة الودائع بالريال من إجمالي الودائع إلى 56.2% في مارس 2022.

التسهيلات الائتمانية

سجل المبلغ الإجمالي للتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص المقدمة من البنوك العاملة للقطاعات الاقتصادية المختلفة انخفاضاً مقداره 41.1 مليار ريال وبنسبة 8.5% في نهاية ديسمبر 2021، وتواصل هذا الانخفاض بمقدار 165.5 مليار ريال وبنسبة 37.2% في مارس 2022 لتصل قيمة التسهيلات إلى 279.1 مليار ريال.

ثالثاً/ العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه:

سجل العرض النقدي (M2) زيادة مقدارها 528.1 مليار ريال وبما نسبته 7.9% في نهاية عام 2021. وارتفع العرض النقدي في مارس 2022 بمقدار 12.4 مليار ريال وبنسبة 0.2% ليبلغ 7241.5 مليار ريال. جاء الارتفاع في العرض النقدي في مارس 2022 نتيجة ارتفاع شبه النقد بمقدار 120.4 مليار ريال وبنسبة 4.4%، في حين انخفض النقد M1 بمقدار 108.1 مليار ريال وبنسبة 2.4%. سجل صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي في

مارس 2022 انخفاضا قيمته 1146.6 مليار ريال ونسبة 1498.8%. وتركز الانخفاض في صافي الأصول الأجنبية في مارس 2022 بواقع 2163.3 مليار ريال للبنك المركزي مقابل ارتفاع وقدره 940.3 مليار ريال للبنوك التجارية والاسلامية. وفيما يتعلق بصافي الأصول المحلية فقد سجل ارتفاعا قدره 1158.9 مليار ريال وبما نسبته 15.9% في مارس 2022. وقد جاء الارتفاع في صافي الأصول المحلية في مارس 2022

كنتيجة لارتفاع صافي الأصول الأخرى للبنك المركزي بمقدار 1211.1 مليار ريال وبما نسبته 872.1%، في حين انخفضت الأصول الأخرى للبنوك بمقدار 300.1 مليار ريال أو ما نسبته 42.3% في مارس 2022. فيما انخفض الائتمان الممنوح للقطاعات غير الحكومية في مارس 2022 بمقدار 193.4 مليار ريال ونسبة 27.8%.

وبالنظر إلى تطورات السيولة المحلية في مارس 2022 وفقاً لمكوناتها، يلاحظ أن التطورات تمثلت بارتفاع شبه النقد بمقدار 120.4 مليار ريال وبما نسبته 4.4% مقارنة بارتفاع مقداره 84.7 مليار ريال وبما نسبته 3.2% في نهاية ديسمبر 2021. في حين انخفض النقد (M1) في مارس 2022 بمقدار 108.1 مليار ريال ونسبة 2.4% مقابل ارتفاع بلغ 443.4 مليار ريال وبما نسبته 11% في نهاية ديسمبر 2021. وقد جاء الارتفاع في شبه النقد في مارس 2022 نتيجة لارتفاع كل من ودائع العملات الأجنبية والودائع المخصصة وودائع الاجل وودائع الادخار بما نسبته 5.9%، 24.5%، 1.4%، 1.6% على التوالي. في حين جاء الانخفاض في النقد (M1) في مارس 2022، نتيجة انخفاض العملة المتداولة خارج البنوك بمقدار 79.2 مليار ريال وبما نسبته 2.2% وانخفاض ودائع تحت الطلب بمقدار 28.8 مليار ريال وبما نسبته 3.2%. شكلت نسبة العملة المتداولة إلى العرض النقدي الواسع (M2) بالريال 49.4% في مارس 2022 مقارنة بما نسبته 48.2% في كامل عام 2021.

رابعاً/سعر الصرف وإجراءات السياسة النقدية:

بلغ متوسط سعر صرف الريال أمام الدولار الأمريكي في السوق الموازي 1246.5 ريال/دولار في مارس 2022 مقارنة مع 891.5 ريال/دولار في مارس 2021. علماً أن أدنى مستوى لقيمة العملة الوطنية تم تسجيله في نوفمبر 2021 حيث بلغ متوسط سعر الصرف 1500 ريال/دولار.

إجراءات السياسة النقدية في سوق العملات

رغم الظروف القاهرة التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني بسبب استمرار الحرب إلا أن البنك المركزي استمر في تنفيذ الإجراءات المتخذة فيما يخص سياسته النقدية لتعزيز دوره في المحافظة على المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار الصرف والتي من أهمها:

1. تفعيل سلسلة من الإجراءات والإصلاحات للمساعدة في استعادة الاستقرار في سوق العملات الأجنبية، وتوجت تلك الإجراءات باطلاق آلية مزادات اسبوعية لبيع العملات ابتداء من شهر نوفمبر 2021، عبر منصة (Refinitive) الإلكترونية العالمية لضمان الشفافية والتنافسية المتوافقة مع الأسس والمعايير المنظمه للسوق الحرة، ونتيجة لتطبيق الآلية المذكورة أعلاه:

بلغ إجمالي العروض المقدمة من البنك المركزي منذ بدء المزادات حتى نهاية مارس 2022، ما قيمته 405 مليون دولار أمريكي. فيما سجل إجمالي قيمة العطاءات المقدمة من البنوك 367.8 مليون دولار، وشكلت ما نسبته 90.8% من إجمالي القيمة المعروضة. في حين سجلت المبالغ المخصصة 321 مليون دولار حتى مارس عام 2022. تمكن البنك المركزي من خلال العمليات آنفة الذكر من استيعاب 368.2 مليار ريال وتعادل ما نسبته 8.3% من القاعدة النقدية في نهاية مارس 2022، ليشكل بذلك خطوة مهمة نحو إدارة فعالة للسيولة باستخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على السوق.

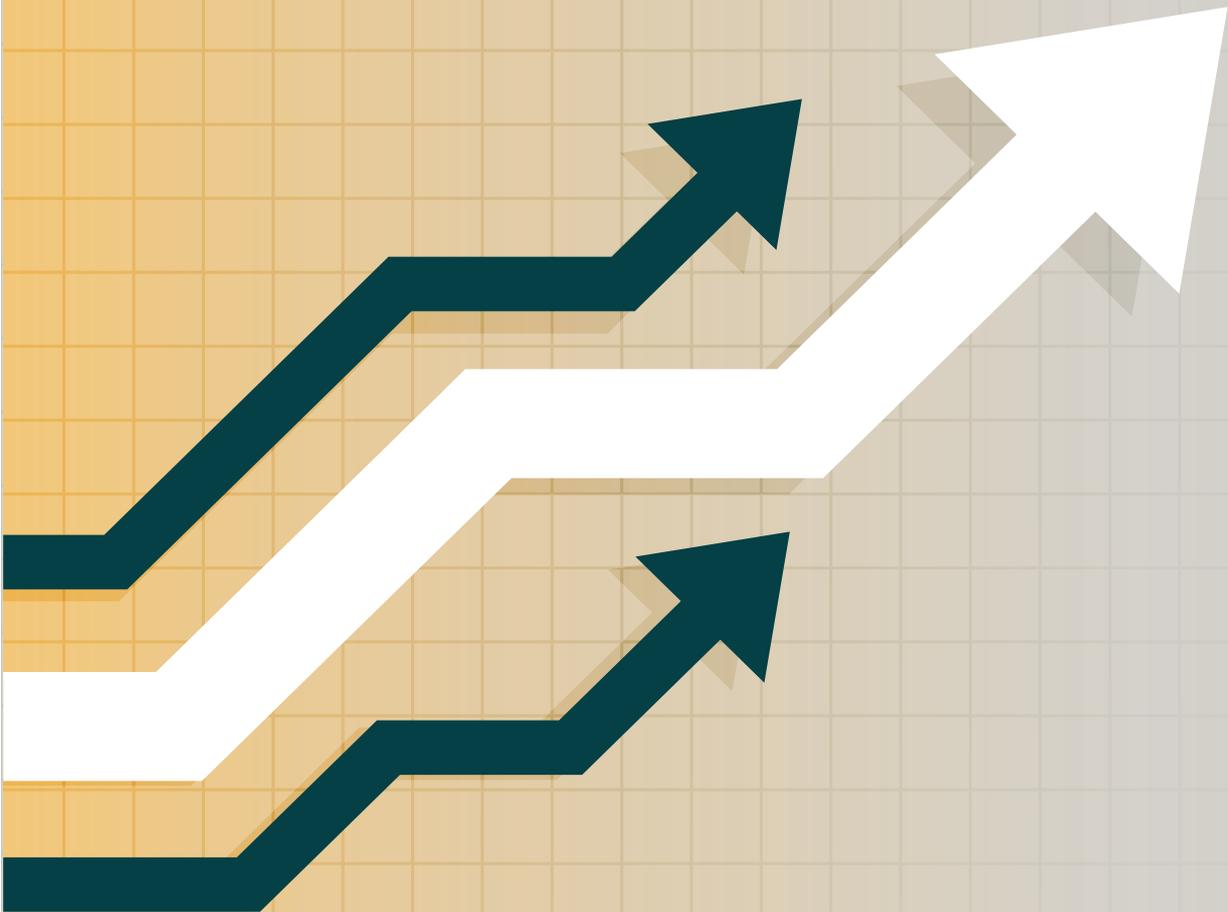
2. اتخاذ العديد من الإجراءات لضبط سوق صرف العملات الأجنبية على عدة مراحل وهي كالآتي:

- استمرارية تنفيذ حملات تفتيشية دورية ومنظمة بالتعاون مع الأمن ونيابة الأموال العامة على جميع شركات ومنشآت الصرافة في المحافظات المحررة.
- منع البنوك وشركات ومنشآت الصرافة من القيام بعمليات التحويلات المالية الداخلية بالعملات الأجنبية واقتصارها فقط على العملة المحلية.

- تنظيم عمل شبكات الحوالات المالية في شركات ومنشآت الصرافة من خلال عدم التعامل مع الشبكات غير المرخصة مع توسيع نطاق الصلاحيات المطلوبة في المدى القريب لتطبيق نظام الربط الشبكي للحوالات المالية بين البنك المركزي وشركات ومنشآت الصرافة.
- العمل جاري حالياً على تأسيس شبكة تحويلات مالية موحدة لجميع المناطق المحررة.
- وقد ساعدت هذه الإجراءات في تحقيق استقرار نسبي في سوق العملات والأسعار رغم:
- زيادة الطلب على العملات الأجنبية نتيجة ارتفاع فاتورة استيراد الغذاء والمشتقات النفطية.
- تأخر وصول الدعم المعلن من الأشقاء.
- توقف تحويل المبالغ الخاصة بالقوات المشتركة والتي كانت تمول جزء كبير من متطلبات الميزان الأسبوعي للعملة الأجنبية.
- الانتظام بصرف المرتبات لجميع قطاعات الدولة بما فيها الجيش والأمن والتشكيلات المساندة.
- تخصيص مبالغ كبيرة بالعملات الصعبة لدفع مستحقات ومديونيات الطاقة المشتراة.

الفصل الثالث

تطورات المالية العامة



تشير بيانات الموازنة العامة للدولة في مارس 2022 إلى وجود فائض نقدي قيمته 70 مليار ريال، مقارنة بعجز نقدي قيمته 166.3 مليار ريال في مارس 2021.

أولاً/الإيرادات العامة:

سجلت الإيرادات العامة للدولة 508.7 مليار ريال في مارس 2022 مقابل 131.9 مليار ريال في مارس 2021 بارتفاع قدره 376.8 مليار ريال وبنسبة 285.6%. ويأتي الارتفاع في الإيرادات العامة خلال مارس من عام 2022 بدرجة أساسية إلى التحسن الملحوظ في الإيرادات النفطية التي بلغت 330.2 مليار ريال أي بزيادة قدرها 254.2 مليار ريال وبنسبة 334.2%. كما ارتفعت الإيرادات غير النفطية في مارس 2022 لتبلغ 178.5 مليار ريال بارتفاع قدره 122.6 مليار ريال وبنسبة 219.5%.

الإيرادات العامة		
(مليار ريال)		
البيان	مارس 2021	مارس 2022
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	131.9	508.7
الإيرادات النفطية	76.0	330.2
الإيرادات غير النفطية	55.9	178.5
الإيرادات الضريبية ومنها:	52.2	175.8
إيرادات الضرائب	29.5	120.7
إيرادات الجمارك	22.7	55.1
الإيرادات غير الضريبية	3.6	2.7
المنح	0.0	0.0

*بيانات فعلية أولية - البنك المركزي اليمني.

جدول 3-1 الإيرادات العامة

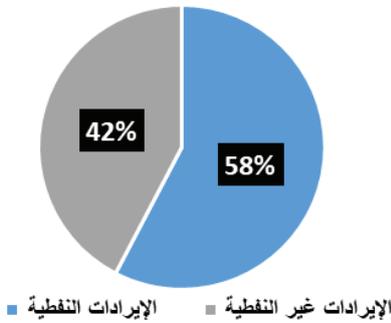
الإيرادات النفطية

سجلت الإيرادات النفطية ما قيمته 330.2 مليار ريال في مارس 2022، مقابل 76 مليار ريال في مارس 2021، أي بارتفاع قدره 254.2 مليار ريال أو ما نسبته 334.2%. ويعود الارتفاع في الصادرات النفطية في مارس 2022 أساساً إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، كما ارتفعت نسبة مساهمتها في إجمالي

الإيرادات العامة من 57.6% في مارس 2021 إلى 64.9% في مارس 2022.

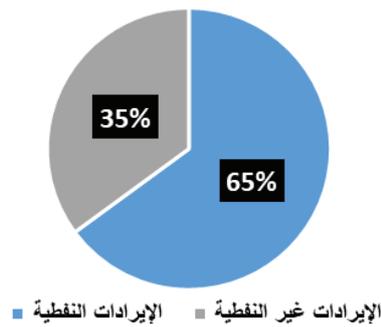
الإيرادات غير النفطية

التوزيع النسبي للإيرادات العامة يناير - مارس ٢٠٢١



رسم بياني 3-1 التوزيع النسبي للإيرادات العامة 2021

التوزيع النسبي للإيرادات العامة يناير - مارس ٢٠٢٢



رسم بياني 3-2 التوزيع النسبي للإيرادات العامة 2022

بلغت الإيرادات غير النفطية 178.5 مليار ريال في مارس 2022 مقابل 55.9 مليار ريال في مارس 2021، بارتفاع قدره 122.6 مليار ريال وبنسبة 219.5%. ويعود الارتفاع في الإيرادات غير النفطية في مارس 2022 بدرجة رئيسية إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بمقدار 123.6 مليار ريال وبنسبة 236.5%، وانخفاض الإيرادات غير الضريبية بحوالي 1 مليار ريال وبنسبة 25.4%.

في حين انخفضت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 42.4% في مارس 2021 إلى 35.1% في مارس 2022. وتشمل الإيرادات غير النفطية: الإيرادات الضريبية من ضرائب عامة وجمركية والإيرادات غير الضريبية (رسوم متنوعة ومبيعات الغاز محلياً).

الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية في مارس 2022، لتبلغ 175.8 مليار ريال مقابل 52.2 مليار ريال في مارس 2021، بارتفاع 123.6 مليار ريال وبنسبة 236.5%. ويرجع الارتفاع في الإيرادات الضريبية في

مارس 2022 نتيجة ارتفاع إيرادات الضرائب العامة والجمركية بمقدار 91.2، 32.4 مليار ريال وبنسبة 308.7%، 142.6% على التوالي. في حين انخفضت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 39.6% في مارس 2021 إلى 34.6% في مارس 2022.

الإيرادات غير الضريبية

سجلت الإيرادات غير الضريبية ما قيمته 2.7 مليار ريال في مارس 2022 مقابل 3.6 مليار ريال في مارس 2021، بانخفاض قدره 0.9 مليار ريال وبنسبة 25.4%. وانخفضت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 2.7% في مارس 2021 إلى 0.5% في مارس 2022. وبالنظر إلى ضعف هذه الإيرادات، فمن المهم وضع استراتيجية

ملائمة للرفع من مردودية الإيرادات غير الضريبية وتنويع قاعدتها لتشمل جميع القطاعات الاقتصادية بما يساهم في تعزيز الإيرادات الحكومية.

ثانياً/النفقات العامة:

بلغت النفقات العامة 438.7 مليار ريال في مارس 2022 مقابل 298.2 مليار ريال في مارس 2021، بارتفاع

النفقات العامة		
مليار ريال		
البيانات	مارس 2021	مارس 2022
إجمالي النفقات العامة	298.2	438.7
النفقات الجارية منها:	298.1	438.3
الأجور والمرتبات	63.3	148.7
مشتريات السلع والخدمات	159.9	147.5
مدفوعات الفوائد	12.2	15.6
الإعانات والمنافع الاجتماعية	56.4	119.1
مصروفات أخرى	6.3	7.4
النفقات الرأسمالية	0.1	0.4

*بيانات فعلية أولية - البنك المركزي اليمني.

بلغ 140.5 مليار ريال وبنسبة 47.1%. ويعود الارتفاع في

النفقات العامة في مارس 2022 بالأساس إلى ارتفاع النفقات

الجارية بمقدار 140.2 مليار ريال وبنسبة 47% وارتفاع

النفقات التنموية الرأسمالية بمقدار طفيف بلغت قيمته 0.3

مليار ريال وبنسبة 240%. وتشمل النفقات العامة: النفقات

الجارية والنفقات التنموية الرأسمالية.

النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية في مارس 2022 لتبلغ 438.3 مليار

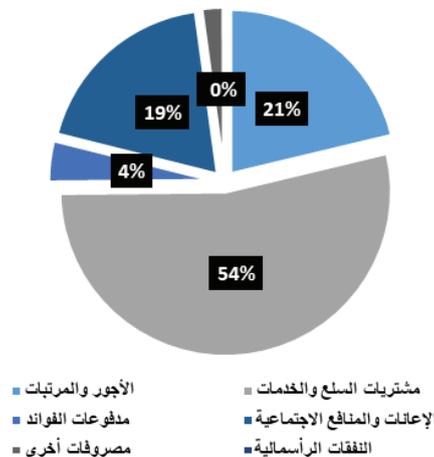
ريال مقابل 298.1 مليار ريال في مارس 2021، بانخفاض قدره 140.2 مليار ريال وبنسبة 47%. في حين

انخفضت حصتها بمقدار طفيف جدا من إجمالي النفقات العامة من حوالي 100% في مارس 2021 إلى 99.9%

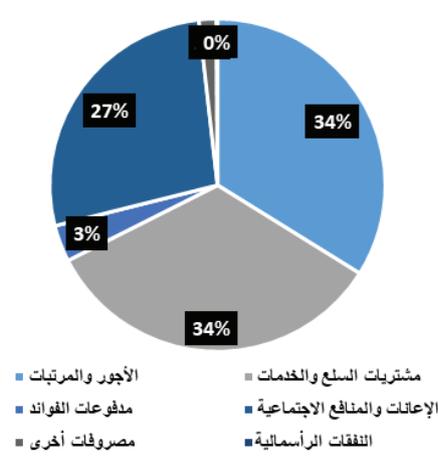
في مارس 2022. ويرجع الارتفاع في النفقات الجارية في مارس 2022 أساسا لارتفاع الأجور والمرتبات والإعانات

والمنافع الاجتماعية ومدفوعات فوائد الدين العام والمصروفات الأخرى، بمقدار 85.4، 62.7، 3.4، 1.1 مليار

التوزيع النسبي للنفقات العامة يناير - مارس ٢٠٢١



التوزيع النسبي للنفقات العامة يناير - مارس ٢٠٢٢



ريال وبنسبة 134.8%، 111%، 28.2%، 240% على التوالي. فيما انخفضت مشتريات السلع والخدمات بمقدار 12.4 مليار ريال وبنسبة 7.7% في مارس 2022.

النفقات الرأسمالية

بلغت النفقات التنموية الرأسمالية 0.4 مليار ريال في مارس 2022 مقابل 0.1 مليار ريال في مارس 2021، بارتفاع قدره 0.3 مليار ريال وبنسبة 240%. وشكلت حصتها من إجمالي النفقات العامة حوالي 0.9% في مارس 2022 مقابل 0.04% في مارس 2021. لذلك يجب على الحكومة أن تعيد النظر في رفع كفاءة النفقات الرأسمالية عند إعداد الموازنة العامة للدولة، وحشد المزيد من الموارد لهذا الغرض؛ بهدف دفع عجلة النمو واستعادة النسق الإيجابي للأنفاق على المشاريع التنموية والتخطيط لإعادة بناء وتقوية هيكل القطاعات الرئيسية الكلية للاقتصاد اليمني.

ثالثاً/ الدين العام الداخلي:

سجل موقف الدين العام الداخلي 3530.5 مليار ريال في مارس 2022 مقابل قيمة بلغت 3272.4 مليار ريال في مارس 2021، بارتفاع قدره 258.1 مليار ريال وبنسبة 7.9%. شكل الاقتراض المباشر من البنك المركزي المصدر الأساسي للدين العام الداخلي بقيمة 3329.7 مليار ريال وبنسبة مساهمة من إجمالي الدين العام الداخلي بلغت 94.3% في مارس 2022 مقابل 3172.4 مليار ريال وبنسبة مساهمة بلغت 96.9% في مارس 2021. فيما شكلت ودائع الوكالة وشهادات الإيداع المصدر الثاني للدين العام الداخلي بقيمة 200.8 مليار ريال وبنسبة مساهمة من إجمالي الدين العام الداخلي بلغت 5.7% في مارس 2022، مقابل 100 مليار ريال وبنسبة مساهمة 3.1% في مارس 2021.

الدين العام الداخلي		
مليار ريال		
البيانات	مارس 2021	مارس 2022
- السحب على المكشوف من البنك المركزي	3,172.4	3,329.7
- تمويل البنوك التجارية والإسلامية للحكومة (ودائع الوكالة، شهادات الإيداع)	100.0	200.8
- الدين العام الداخلي الإجمالي	3,272.4	3,530.5

تنويه: موقف الدين العام الداخلي منذ نقل عمليات البنك المركزي إلى العاصمة المؤقتة عدن في سبتمبر 2016

جدول 3-3 الدين العام الداخلي

الفصل الرابع

القطاع الخارجي



أولاً/ ميزان المدفوعات:

لعبت الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد دوراً أساسياً في أداء الاقتصاد الوطني عموماً والقطاع الخارجي على وجه الخصوص لينعكس هذا بدوره على وضع ميزان المدفوعات ومكوناته. حيث تشير تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي - إبريل 2022، إلى أن معاملات اليمن مع العالم الخارجي خلال عام 2021 قد أظهرت حدوث عجز في الميزان الكلي للمدفوعات بحوالي 2098 مليون دولار، مقارنة بعجز كلي بلغت قيمته 528 مليون دولار في عام 2020. لتشكل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 10.8% في عام 2021 مقابل 2.8% في عام 2020. ومن المتوقع أن يسجل العجز في الميزان الكلي بقيمة 1928 مليون دولار في نهاية عام 2022.

ويعود العجز الحاصل في ميزان المدفوعات في عام 2021 أساساً إلى عجز الحساب الجاري، حيث بلغ العجز فيه بما قيمته 2129 مليون دولار في عام 2021، مقارنة بقيمة 1166 مليون دولار في عام 2020. وشكلت نسبته 10.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021. مقابل ما نسبته 6.2% في عام 2020. وجاء عجز الحساب الجاري في عام 2021 نتيجة العجز في الميزان التجاري بقيمة 8960 مليون دولار وبنسبة بلغت 46% من الناتج المحلي الإجمالي. أما فيما يتعلق بالحساب الرأسمالي والمالي فقد سجل فائضاً مقداره 31 مليون دولار في عام 2021، مقارنة بفائض بلغت قيمته 29 مليون دولار. كما سجلت نسبة الفائض في الحساب الرأسمالي والمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.2% في عام 2021، وهي نفس النسبة المسجلة في عام 2020. وفيما يلي عرض تفصيلي للمؤشرات والبنود الرئيسة لميزان المدفوعات.

(أ) الحساب الجاري

سجل الحساب الجاري عجزاً قيمته 2129 مليون دولار في عام 2021 وبنسبة بلغت 10.9% إلى الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بعجز قيمته 1166 مليون دولار وبنسبة 6.2% إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. ويتوقع أن يرتفع العجز في الحساب الجاري في نهاية عام 2022 ليسجل ما قيمته 1935 مليون دولار وبنسبة 6% إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويشمل الحساب الجاري كل من المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية.

مؤشرات ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي			
نسبة مئوية (%)			
2022	2021	2020	البنود
-6.0	-10.9	-6.2	العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
6.8	7.5	5.9	الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
6.8	7.5	5.9	الصادرات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
14.1	22.1	19.7	تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
33.4	53.5	44.6	الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

جدول 4-1 مؤشرات ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

١) الميزان التجاري

سجل عجز الميزان التجاري 8960 مليون دولار في عام 2021 بزيادة قيمتها 1667.9 مليون دولار وبنسبة 22.9%، مقارنة بارتفاع قيمته 1635.5 مليون دولار وبنسبة 18.3% في عام 2020. وبلغت نسبة عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي 46% في عام 2021، مقابل ما نسبته 38.7% في عام 2020. ومن المتوقع أن يرتفع عجز الميزان التجاري في عام 2022 بمقدار 404.2 مليون دولار وبنسبة 4.5% ليلبلغ 8556 مليون دولار. كما يتوقع أن تصل نسبته حوالي 26.5% إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022.

الصادرات

ارتفع إجمالي قيمة الصادرات بمقدار 347 مليون دولار أو ما نسبته 31.1% في عام 2021 ليسجل 1463 مليون دولار، مقارنة بانخفاض بلغت قيمته 446 مليون دولار وبنسبة 28.6% في عام 2020. وبلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي 7.5% في عام 2021، مقابل ما نسبته 5.9% في عام 2020. ويتوقع أن ترتفع قيمة الصادرات في نهاية عام 2022 لتصل إلى 2209 مليون دولار وبما نسبته 6.8% إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبتفحص بنود التركيب السلعي للصادرات نجد أن:

صادرات النفط الخام والغاز

ارتفعت صادرات النفط الخام والغاز بمقدار 346 مليون دولار وبنسبة 53.4% في عام 2021 لتسجل 993.8 مليون دولار، مقارنة بانخفاض قدره 453.2 مليون دولار وبنسبة 41.2% في عام 2020. كما ارتفعت حصتها من إجمالي قيمة الصادرات من 58.1% في عام 2020 إلى 67.9% في عام 2021. وشكلت نسبتها

إلى الناتج المحلي الإجمالي %5.1 في عام 2021، مقابل %3.4 في عام 2020. في حين بلغت إيرادات صادرات النفط الخام والغاز الفعلية، حسب البيانات الفعلية الأولية للبنك المركزي ما يقارب 264.9 مليون دولار خلال الفترة يناير - مارس من عام 2022، مقابل 190.1 مليون دولار في نفس الفترة من العام السابق. بزيادة بلغت 74.8 مليون دولار وبنسبة %39.3. ويرجع سبب ارتفاع قيمة صادرات النفط الخام والغاز أساساً إلى ارتفاع الأسعار في السوق العالمية .

الصادرات غير النفطية

ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية بمقدار طفيف جداً بلغت قيمته واحد مليون دولار وبنسبة %0.2، لتبلغ قيمتها 469 مليون دولار في عام 2021، مقارنة بارتفاع قيمته 7.2 مليون دولار وبنسبة %1.6 في عام 2020. في حين انخفضت حصتها في إجمالي صادرات السلع والخدمات من %41.9 في عام 2020 إلى %32.1 في عام 2021. وبلغت نسبتها %2.4 إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، مقابل ما نسبته %2.5 في عام 2020. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الصادرات غير النفطية في عام 2022 بمقدار 18 مليون دولار وبنسبة %3.8 لتصل إلى 487 مليون دولار، ويتوقع أن تصل نسبتها إلى حوالي %1.5 من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022.

الواردات

ارتفع إجمالي قيمة الواردات بمقدار 2014.9 مليون دولار وبما نسبته %24 في عام 2021 لتسجل 10423 مليون دولار، مقارنة بانخفاض قيمته 2081.4 مليون دولار وبنسبة %19.8 في عام 2020. لتشكل إجمالي قيمة الواردات حوالي %53.5 من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021. مقابل ما نسبته %44.6 في العام السابق. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الواردات في عام 2022 بمقدار 342 مليون دولار وبنسبة %3.3 لتصل إلى حوالي 10765 مليون دولار، ويعود ذلك بالأساس إلى الارتفاع المتوقع في أسعار المشتقات النفطية المستوردة بمقدار 342 مليون دولار عما كانت عليه في عام 2021.

واردات المشتقات النفطية

ارتفعت قيمة واردات المشتقات النفطية بمقدار 729 مليون دولار ونسبة 35.1%، لتسجل 2803 مليون دولار في عام 2021، مقارنة بانخفاض قيمته 660 مليون دولار ونسبة 24.1% في عام 2020. كما ارتفعت حصتها في إجمالي واردات السلع والخدمات من 24.7% في عام 2020 إلى 26.9% في عام 2021. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 14.4% في عام 2021، مقابل ما نسبته 11% في عام 2020. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة واردات المشتقات النفطية في عام 2022 بمقدار 342 مليون دولار ونسبة 12.2% لتصل إلى 3145 مليون دولار. بسبب الارتفاعات القياسية لأسعار النفط في السوق العالمية.

واردات المواد الغذائية

ارتفعت قيمة واردات السلع الغذائية الأساسية بمقدار 1285.9 مليون دولار أو ما نسبته 41.3% في عام 2021 لتسجل 4400 مليون دولار، مقارنة بارتفاع قيمته 212.6 مليون دولار ونسبة 7.3% في عام 2020. كما ارتفعت حصتها في إجمالي واردات السلع والخدمات من 37% في عام 2020 إلى 42.2% في عام 2021، وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 22.6% في عام 2021، مقابل ما نسبته 16.5% في عام 2020. ومن المتوقع أن تحافظ على قيمتها في نهاية عام 2022 عند مستوى 4400 مليون دولار. كما يتوقع أن تصل نسبتها إلى حوالي 13.6% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2022.

الواردات الأخرى

ظلت قيمة الواردات الأخرى في عام 2021 ثابتة عند قيمة 3220 مليون دولار وهي نفس القيمة التي بلغت في عام 2020، مقارنة بانخفاض قيمته 1634 مليون دولار ونسبة 33.7% في عام 2020، وانخفضت حصتها في إجمالي واردات السلع والخدمات من 38.3% في عام 2020 إلى حوالي 30.9% في عام 2021، وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 16.5% في عام 2021، مقابل ما نسبته 17.1% في عام 2020. ويتوقع أن تحافظ الواردات الأخرى على قيمتها 3220 مليون دولار للسنة الثالثة على التوالي حتى نهاية عام 2022. كما يتوقع أن تصل نسبتها 10% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2022.

٢. ميزان الدخل والتحويلات (صافي)

ارتفع صافي ميزان الدخل والتحويلات بمقدار 705 مليون دولار أو ما نسبته 11.5% في عام 2021 ليسجل 6831 مليون دولار، مقارنة بانخفاض قيمته 1956.1 مليون دولار وبنسبة 24.2% في عام 2020. لتشكل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 35.1% في عام 2021، مقابل ما نسبته 32.5% في عام 2020. ويرجع ارتفاع صافي ميزان الدخل والتحويلات في عام 2021 بدرجة رئيسية إلى ارتفاع ميزان التحويلات بمقدار 703 مليون دولار وبنسبة 11.4% وارتفاع ميزان الدخل بمقدار 2 مليون دولار وبنسبة 10.5% في عام 2021. ويأتي ارتفاع ميزان التحويلات نتيجة ارتفاع تحويلات العاملين بمقدار 580 مليون دولار وبنسبة 15.6% في عام 2021، بالإضافة إلى ارتفاع السحوبات على هبات المانحين بمقدار 123 مليون دولار وبنسبة 5.1% في عام 2021. وتشير التوقعات

أن ينخفض صافي ميزان الدخل والتحويلات في نهاية عام 2022 بمقدار 210 مليون دولار وبنسبة 3.1% لتصل إلى حوالي 6621 مليون دولار. في حين من المتوقع أن تصل نسبته 20.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022.

ب. الحساب الرأسمالي والمالي

يعتبر هذا الحساب المكون الثاني لميزان المدفوعات، وهو يمثل التدفقات الرسمية والخاصة والتي تتمثل في القروض الخارجية وأقساطها المسددة، بالإضافة إلى حركة الاستثمارات الرسمية والخاصة، وقد سجل هذا الحساب فائضاً مقداره 31 مليون دولار لتشكل

ميزان المدفوعات			
مليون دولار امريكي			
2022	2021	2020	البند
2209	1463	1116	صادرات السلع والخدمات
1722	994	648	الصادرات النفطية
487	469	468	الصادرات غير النفطية
10765	10423	8408	واردات السلع والخدمات
3145	2803	2,074	واردات المشتقات النفطية
4400	4400	3,114	واردات السلع الأساسية
3220	3220	3,220	واردات أخرى
-8556	-8536.0	-7,292	الميزان التجاري
6621	6831	6,126	ميزان الدخل والتحويلات
-17	-17	-19	ميزان الدخل
6638	6848	6145	ميزان التحويلات
4538	4301	3,721	تحويلات العاملين
2100	2547	2,424	المساعدات الانسانية
-1935	-2129	-1,166	الحساب الجاري
7	31	29	صافي الحساب الرأسمالي والمالي
0.0	0.0	-13	صافي الحساب المالي
0.0	0.0	622	السهو والخطأ
-1928	-2098	-528	الميزان الكلي

- تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي إبريل 2022.

جدول 2-4 ميزان المدفوعات

نسبة الفائض 0.2% إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021. كما تشير التوقعات أن ينخفض صافي الحساب

الرأسمالي والمالي في نهاية عام 2022 بمقدار 24 مليون دولار وبنسبة 77.4 ليسجل ما قيمته 7 مليون دولار، ويتوقع أن تصل نسبته حوالي 0.02% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2022.

ج. الميزان الكلي

سجل الميزان الكلي عجزاً قيمته 2098 مليون دولار، ومثلت نسبته 10.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، مقارنة مع عجز قدره 528 مليون دولار وبنسبة 2.8% إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. ويعزى العجز الحاصل في الميزان الكلي في عام 2021، أساساً إلى العجز الحاصل في الحساب الجاري قيمته 2129 مليون دولار، في حين ارتفع الحساب الرأسمالي والمالي بقيمة 31 مليون دولار.

ثانياً/ الدين العام الخارجي:

نظراً لتوفر قاعدة البيانات في فرع البنك المركزي في صنعاء، وعدم تمكننا من الحصول على بيانات دقيقة للدين العام من الدول والمنظمات والصناديق الدائنة بصورة تعكس موقف الدين العام الخارجي الفعلي رغم المحاولات المستمرة، في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي تعيشها البلد ورغم حصولنا على تعليق مؤقت لخدمة الدين (الأقساط والفوائد المستحقة) من كثير من الدول والمنظمات واستمرار البعض في تسجيل المتأخرات. فإن الجمهورية اليمنية استمرت في خدمة الدين لهيئة التنمية الدولية (IDA) حتى لا تنقطع تمويلاتها ومساعداتها للشعب اليمني. لیبلغ ما دفعة البنك المركزي لخدمة الدين الخارجي (الأقساط والفوائد المستحقة) للمؤسسة الدولية للتنمية (IDA). للفترة يناير - مارس 2022 ما قيمته 16.6 مليون دولار أمريكي، مقابل 17.4 مليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة من العام السابق.

الملحق الإحصائي



دليل المنهجية والمفاهيم الإحصائية

تركز النشرة الاقتصادية والنقدية الربع السنوية التي يصدرها البنك المركزي اليمني إبتداء من ديسمبر 2020 على تطورات الأوضاع الاقتصادية العالمية وآفاقها المتوقعة بالإضافة الى التطورات الاقتصادية والنقدية المحلية. وفيما يلي أبرز ما تضمنته النشرة:

أولاً/ الوضع الراهن والآفاق الاقتصادية:

يمثل تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه في تشخيص تطور الأوضاع الاقتصادية العالمية وتوقعاتها المستقبلية، في حين نعتد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء في حال توفرها لتشخيص أوضاع الاقتصاد الوطني.

ثانياً/ التطورات النقدية والمصرفية:

يعتبر البنك المركزي اليمني المصدر الرئيسي للإحصاءات النقدية والمصرفية. وتقوم الإدارة العامة للحسابات المركزية بتزويد الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بميزانية البنك المركزي، كما تقوم الإدارة العامة للرقابة على البنوك بتزويدنا بالميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية وكذلك نشاطاتها المختلفة. وتقوم الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بجمع هذه البيانات وتجهيزها للنشر بشكل دوري وبما يتناسب مع دليل الإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام 2000 ويعامل البنك المركزي البيانات التي جمعها بشكل منفرد عن المؤسسات المعنية بالسرية التامة. وتنشر البيانات النقدية بصورتها النهائية (غير أولية) وتتم مراجعة هذه البيانات عند إجراء أي تعديل يتعلق بالمنهجية المتبعة وتصنيف البيانات النقدية. وفيما يلي تعريف بمضمون أبرز المصطلحات الواردة في الجداول النقدية والمصرفية:

- **البنوك:** تشتمل على جميع البنوك التجارية والإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية والتي تقبل الودائع .
- **الجهاز المصرفي:** يشتمل على البنك المركزي اليمني والبنوك التجارية والإسلامية العاملة في اليمن .
- **الحكومة:** تشتمل على الحكومة المركزية والمجالس المحلية.
- **مؤسسات الضمان الاجتماعي:** وتشتمل على الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات والمؤسسة العامة للتأمينات والمعاشات ومؤسسات التقاعد الأمني والعسكري .
- **المؤسسات العامة:** تشتمل على المؤسسات العامة (غير المالية) المؤسسات والشركات التي للحكومة

مصلحة و/أو قوة تصويتية مؤثرة فيها.

- **القطاع غير الحكومي:** ويشمل كل القطاعات المحلية ما عدا الحكومة ومؤسسات الضمان الاجتماعي .
- **المقيم:** الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقيم عادة داخل اليمن أو مضى على اقامته في اليمن مدة سنة فأكثر ، بغض النظر عن جنسية هذا الشخص. باستثناء الهيئات والمؤسسات الدولية والطلاب الاجانب الذين يقيمون لأكثر من سنة .
- **غير المقيم:** الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقيم عادة خارج اليمن و/أو الذي لم يكمل مدة سنة من الإقامة داخل اليمن ، بغض النظر عن جنسية هذا الشخص. باستثناء العائلات والأفراد الذين لهم مركز أو مصلحة اقتصادية في اليمن ولهم سكن دائم حتى لو أقام به بشكل متقطع .
- **صافي الأصول الخارجية:** يمثل الأصول الخارجية، للجهاز المصرفي مطروحا منها الخصوم الخارجية على الجهاز المصرفي استناداً إلى مفهوم الإقامة. ويحتسب لكل من البنك المركزي والبنوك من واقع الأصول والخصوم الخارجية الواردة في ميزانياتها.
- **صافي اقتراض الحكومة:** يمثل مجموع المطالبات على الحكومة المركزية والمجالس المحلية للجهاز المصرفي مطروحاً منه مجموع الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي.
- **المطالبات على القطاع غير الحكومي:** يمثل مجموع المطالبات على المؤسسات العامة والقطاع الخاص المحلي .
- **صافي البنود الأخرى:** عبارة عن مجموع الأصول الأخرى للجهاز المصرفي مطروحاً منه الخصوم الأخرى للجهاز المصرفي وهي البنود التي لم ترد ضمن تعريف صافي الأصول الخارجية وصافي إقتراض الحكومة والمطالبات على القطاع غير الحكومي من ميزانية البنك المركزي والميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية .
- **النقد المصدر:** هو النقد الذي أصدره البنك المركزي ويتكون من النقد المتداول خارج البنوك مضافا إليه النقد في الصندوق لدى البنوك .
- **النقد:** النقد المتداول مضافا إليه ودائع تحت الطلب بالريال لدى الجهاز المصرفي لكل من القطاع الخاص (المحلي) والمؤسسات العامة .
- **شبه النقد:** يشمل كل من ودائع الادخار ولأجل بالريال اليمني والودائع بالعملات الأجنبية لكافة

القطاعات المذكورة في تعريف النقد لدى الجهاز المصرفي مضافاً إليها ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي .
 • **عرض النقد:** يساوي النقد مضافاً إليه شبه النقد ، ويعادل أيضاً مجموع كل من صافي الأصول الخارجية وصافي اقتراض الحكومة والمطالبات على القطاع غير الحكومي وصافي البنود الأخرى .

• **ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتشمل الآتي:**

(1) الاحتياطي الإلزامي: قيمة الحد الأدنى الذي يتوجب على البنوك الاحتفاظ به لدى البنك المركزي اليمني مقابل الإيفاء بنسبة الاحتياطي الإلزامي المفروضة على الودائع لدى البنوك .

(2) الحسابات الجارية: وهي الحسابات الجارية المفتوحة لدى البنك المركزي اليمني بالعملة المحلية وبالعملات الأجنبية من قبل البنوك. ولا تعتبر شهادات الإيداع بالريال ضمن هذه الحسابات.

• **سلفيات البنوك:** الائتمان الممنوح من البنوك التجارية على هيئة قروض وتسهيلات وأوراق مالية مخصومة مضافاً إليها تمويل البنوك الإسلامية لعملياتها الاستثمارية .

• **القروض والسلفيات الممنوحة للقطاع الخاص من قبل البنوك:** يشمل هذا البند القروض والتسهيلات المباشرة الممنوحة من قبل البنوك للقطاع الخاص بالإضافة إلى استثمارات البنوك في أسهم الشركات .

• **القروض والسلفيات الممنوحة للحكومة من قبل البنوك:** وتمثل ودائع الوكالة (بديل الصكوك الإسلامية)، شهادات الإيداع، بالإضافة إلى السندات الحكومية .

• **تطور أسعار الصرف والسياسة النقدية:** يعتبر محور أسعار صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية الرئيسية من المحاور التي يسعى البنك المركزي جاهداً لاستقرارها عبر إجراءات السياسة النقدية الفعالة لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي بين العرض والطلب وكبح جماح التضخم في الأسعار. وتعتبر الإدارة العامة للنقد الأجنبي وشئون الصرافة مصدر تلك البيانات والإجراءات.

ثالثاً/ تطورات المالية العامة:

تعتبر وزارة المالية مصدر بيانات الموازنة العامة للدولة فإذا تعذر الحصول على تلك البيانات في وقتها نضطر الى الإعتماد على بيانات أولية من الإدارة العامة للموازنة بالبنك المركزي اليمني وتشمل بيانات الموازنة على الآتي:

• **الإيرادات العامة:** تشمل الإيرادات العامة على إيرادات النفط والغاز والإيرادات الضريبية المباشرة وغير

المباشرة بما فيها الرسوم الجمركية، والإيرادات غير الضريبية.

• **المنح:** وتشمل كافة المبالغ المتحصل عليها كهبات بدون مقابل من الدول الشقيقة والصديقة.

• **النفقات العامة:** تشمل النفقات العامة على النفقات الجارية وتتضمن الباب الأول والثاني والثالث

حسب التبويب الاقتصادي بينما تحتوي النفقات التنموية والرأسمالية على الباب الرابع والخامس.

• **الميزان الكلي:** يمثل موقف الموازنة العامة للدولة ويظهر مدى تغطية الإيرادات العامة لجميع أوجه

الإنفاق العام.

رابعاً/ القطاع الخارجي:

• **ميزان المدفوعات:** طبقاً لقانون البنك المركزي اليمني رقم (14) لسنة 2000 يعتبر البنك المركزي

المسؤول عن تجميع إحصاءات ميزان المدفوعات، حيث كلفت إدارة ميزان المدفوعات التابعة للإدارة العامة

للبحوث والإحصاء بتجميع بيانات ميزان المدفوعات من مختلف الوزارات والأجهزة الحكومية، وكذا من

واقع مسوحات شركات الاستثمار.

• **الدين العام الخارجي:** الإدارة العامة للقروض والمساعدات الخارجية بالبنك المركزي اليمني هي مصدر

بيانات الدين العام الخارجي. وفي هذا الجانب يمكن الإشارة إلى أن الرصيد القائم للدين الخارجي: يمثل

المبالغ المسحوبة من القروض الخارجية مطروحاً منها الأقساط المسددة، مضافاً إليها متأخرات الأقساط

والفوائد.

تنبيه:

- o إبتداءً من أغسطس 2008 تم تعديل وتحديث البيانات النقدية والمصرفية وفقاً لدليل الإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام 2000، وقد وضعت هذه الملاحظة حتى يسهل على الباحثين والمتابعين والمهتمين معرفة أسباب التغير في الأرقام.
- o حسب المادة (45) من قانون البنك المركزي رقم (14) لسنة 2000 تعتبر جميع المعلومات والبيانات الافرادية التي تقدم للبنك المركزي معلومات سرية على نحو صارم وتستخدم فقط للأغراض الإحصائية، ولا تنشر أية معلومات تكشف عن الأحوال المالية لأي بنك أو مؤسسة مالية.
- o تعتبر البيانات الواردة في النشرة التي تردنا من مصادرها كالوزارات والأجهزة الحكومية بيانات أولية قابلة للتغيير في حال تم تعديلها من مصدرها.
- o في حال تعذر الحصول على البيانات الإحصائية من الوزارات والأجهزة الحكومية نضطر الى الأخذ بتوقعات صندوق النقد الدولي.
- o تصدر هذه النشرة عن الإدارة العامة للبحوث والإحصاء في البنك المركزي اليمني - المركز الرئيسي عدن - الجمهورية اليمنية.

هاتف 256518 -2- +967

البريد الإلكتروني: RSD@CBY-YE.COM